

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية أم البواقي

الطاهر توابتية^{a*}، رميسة معمري^b

a . touaitia.tahar@univ-oeb.dz ، استاذ، محاضر – أ-، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
b . maamriroumaissa0@gmail.com ، جامعة أم البواقي، الجزائر.

Received date: 06/ 10/2019, Accepted date: 09/ 01/2019, online publication date: 30/ 01/2020

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على نظام حوكمة الشركات ومبادئها، ومدى التزام المؤسسات الضريبية بتطبيق هذه المبادئ لتساعدها في تطوير آليات الفحص الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 46 مفردة من موظفي وعمال مديرية الضرائب لولاية ام البواقي البالغ عددهم 50، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الأساس النظري للدراسة والاستقرائي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي، وتم الاعتماد على في هذه الدراسة على أداة الاستبيان تضمن المحور الأول مبادئ الحوكمة والمحور الثاني احتوى على عبارات الفحص الضريبي، وفق مقياس ليكارت الخماسي، واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية كمعاملات الانحدار البسيط ومعامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن المؤسسة الضريبية محل الدراسة تهتم بجميع مبادئ الحوكمة لان كل مبادئ حققت نتائج معنوية.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، الفحص الضريبي، المؤسسات الضريبية.

تصنيفات (JEL): G34, H2, H21.

1- المقدمة

استحوذ مفهوم حوكمة الشركات اهتمام رجال الفكر والباحثين وأصحاب المؤسسات في الآونة الأخيرة نتيجة لازدياد تعثر بعض الشركات العملاقة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الحالية، ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، وهذه ما أدى إلى وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبهذا أصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة، ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين الضرائب وحوكمة المؤسسات وتطبيقها في احد المؤسسات الضريبية.

1-1- إشكالية الدراسة

يحتل القطاع الضريبي في الجزائر بشكل عام مركزا هاما في النظام المالي الجزائري، وهذا من خلال دورها في زيادة مداخيل الخزينة العمومية في شكل ضرائب ورسوم وإتاوات تفرضها على المكلفين، وعليه فإن عملية رقابة هذه الإجراءات تتطلب وجود قوانين ولوائح صارمة، وكذلك وجود موظفين ذو كفاءة عالية، وهذا ما نجده يتطابق مع مبادئ الحوكمة المؤسساتية، وعلى هذا النحو قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1-1-1- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-1-2- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-1-3- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ المشاركة للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-1-4- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ المساءلة للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-1-5- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور مجلس الإدارة للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-1-6- هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-2- فرضيات الدراسة:

ولغرض الإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

الفرضية الرئيسية: يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1-2-1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال

للحوكمة في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2-2-1- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة في

تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3-2-1- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المشاركة للحوكمة في تطوير

أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4-2-1- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المساءلة للحوكمة في تطوير

أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5-2-1- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور مجلس الإدارة للحوكمة

في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6-2-1- الفرضية الفرعية السادسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح للحوكمة

في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3-1- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1-3-1- التعرف على إطار حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية

والتنفيذية في تطوير الفحص الضريبي.

2-3-1- دراسة مفهوم الفحص الضريبي ومدى توفير المعلومات حول المكلفين التي لا بد أن تتسم بالدقة

والكمية المناسبة للفاحص الضريبي.

3-3-1- الاستفادة من تطبيق قواعد الحوكمة من خلال بعض ألياتها لتحسين المعلومات المحاسبية التي

تحتويها التقارير المالية.

4-3-1- معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المقدمة

للهيئة العامة للضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.

4-1- المنهج المستخدم

لإنجاز الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية توفير الأساس النظري للدراسة، ليم

إسقاطها على المؤسسة محل الدراسة، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي لتحديد مختلف ميزات تطبيق مبادئ

الحوكمة وكل من الفحص الضريبي، وذلك قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى

صحة الفرضيات، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي وذلك لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة.

1-5-5-1- مراجعة الأدبيات

سننترق في هذا العنصر الى عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة بالعربية والأجنبية، وكذا محاولة مقارنة الدراسة الحالية بهذه الدراسات من خلال أوجه التشابه والاختلاف.

1-5-5-1- دراسة مسعود محمد امريود (2010)، بعنوان " استخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفعالية نظام الفحص الضريبي، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، تناولت الدراسة استخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفعالية نظام الفحص الضريبي بليبيا، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أسلوب الفحص الشامل دون التركيز على الأساليب الحديثة للفحص. وهدفت الدراسة إلى تطوير أساليب وإجراءات الفحص التحليلي لأغراض الفحص الضريبي وأثار هذه الأساليب على كفاءة نظام الفحص الضريبي.

1-5-5-2- وسام حمدي الاغا (2016)، دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي (دراسة تحليلية في قطاع غزة) مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم عمل استبانة مكونة من (5) مجالات، اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري، وتم توزيع الاستبانة على مكاتب التدقيق ومكاتب الدوائر الضريبية في قطاع غزة والبالغ عددها (129) استبانة وتم استرداد (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة إرجاع قدرها (91%). لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما استخدمت المعالجات الإحصائية المناسبة في هذا الخصوص وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى آراء كل من مدقي الحسابات وفاحصي الضرائب على وجود دور الحوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي، وأهم توصيات هذه الدراسة هي ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الفلسطينية بما يتلاءم مع مصالحه و توعية مأموري التقدير وفاحصي الضرائب بأهمية المكلفين ودورهم في تمويل الخزينة العامة للدولة .

1-5-5-3- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: من خلال عرض والتعقيب على الدراستين السابقتين، نلاحظ أنه يوجد اختلاف وتشابه في طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ونلاحظ أن الدراسة الأولى تناولت متغير الفحص الضريبي من تقييمه من خلال أساليب الفحص التحليلي وتقييم كفاءته في البنوك الليبية، على عكس الدراسة الثانية والتي تعتبر امتداد للموضوع الحالي في قطاع غزة، وتتشابه هذه

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

الدراسة في اعتماد الباحث على مبادئ الحوكمة في تطوير الليات الفحص الضريبي مع عدم اخذ الدراسة الحالية بعض المبادئ والتي تعتبر غير موجودة في عينة الدراسة لذا تم الاستغناء عنها، بالإضافة الى طبيعة مؤسسات الدراسة والتي تتغير حسب السياسة الاقتصادية لكل دولة، في الأخير تطابقت هذه الدراسة في بعض أبعاد للحوكمة و اختلفت في أبعاد أخرى من حيث النتائج ونوع الأبعاد في مرات عديدة.

2-الإطار النظري للدراسة

1-2- مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .حيث نجد أن العديد من الباحثين قد حاولوا تعريف الحوكمة من خلال النظر لها من عدة زوايا وذلك لأهميتها في العديد من المجالات الاقتصادية، وعليه يمكن تعريفها من خلال النظر إلى عدة جوانب :

1-1-2- الجانب اللغوي: هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو مزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعينية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.

(أمير واجد غالب دويكات ضياء منير سلامة،؛ 2016)

2-1-2- الجانب الاصطلاحي: يتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على مجتمع الاقتصاد ككل، والذي أدى إلى عدم وجود تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، وعليه هناك العديد من التعريفات نذكر أهمها:

➤ **حوكمة الشركات:** هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهتمهم أمرها، وفي ظل اختصار الحوكمة في هدف تعظيم ثروة الملاك.

➤ **كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها:** " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح". (منير إبراهيم هندي ، 2019)

2-1-3- الجانب المحاسبي: يشير الجانب المحاسبي للحوكمة، توفير مقومات حماية أموال المستثمرين ووصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة والمديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية والإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا. (معراج هواري، آدم حديدي، 2012)

2-1-4- الجانب القانوني: يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولتها كتب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف

المستفيدة، وبالتالي يهتم للقانونيون بالقواعد والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة (Dockery, E. and W. Herbert, 2000).

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من النظم والآليات والقواعد التي تنظم وتحدد العلاقة بين إدارة الشركة وملاكها والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك لتحسين الأداء والكفاءة للشركات وكذلك تدعيم وتقوية الأسواق المالية وزيادة الشفافية والإفصاح فيها.

2-2- مبادئ الحوكمة

تعرف مبادئ حوكمة الشركات على أنها: " مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبقها وتمارسها مختلف الشركات وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة، التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بها"، توجد العديد من المحاولات التي تهدف إلى وضع مبادئ للحوكمة والتي تساعد في بناء المؤسسات على أسس سليمة وإصلاح قطاع الشركات وتطوير الأسواق وتعزيز الأنشطة الاستثمارية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والأنظمة المصرفية. (Corporation, International Finance, 2010) ، وقد تم وضع عدة مبادئ أساسية اتفقت عليها أغلب المنظمات الرائدة في مجال حوكمة الشركات نجد:

2-2-1- ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل المؤسسات" (زياد عبد الحليم الذبيبة ، 2011)

2-2-2- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار ممارسات حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة (الموقف المالي، الأداء والملكية)، وتوصيل معلومات صحيحة وواضحة عن أداء الشركة عن طريق توفير نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية للإدارة والمساهمين فحسب بل لكل الجهات ذات الصلة بالمؤسسة. (Touaitia Tahar., Malek Ridah, & Boutora,kamel., 2019)

2-2-3- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل مجلس هيكل الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، ويضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين. (مركز المشروعات الدولية، 2019)

2-2-4- المساءلة: هي قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين أو الذين يتخذون القرارات والذين يقومون بتنفيذ الأعمال في الشركة المناط بهم، فالأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية عند تطبيق الحوكمة أمام أصحاب المصالح. (يعقوب عادل ناصر الدين، 2014)

2-2-5- المسؤولية: تكون المسؤولية الأساسية عن الحوكمة الجيدة متروكة للمديرين والمدققين وتزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل بالاعتماد على التقارير المالية والمعلومات الأخرى المقدمة من الشركة، إن هذا الدور الحيوي يبرر الموقع الخاص للمدققين تحت قانون الشركات.

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

2-2-6-الاستقلالية: هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس ذو نفوذ على الشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مدقق الحسابات بحيث لا تسمح بتأثير أو نفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال للشركة. (**مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم حسين، و فيحاء عبد الله يعقوب، 2013**).

2-3- الإطار النظري لآليات الفحص الضريبي

تعد عملية الفحص الضريبي الوصول إلى الرقم المعقول لوعاء ضريبة الدخل، وهذه العملية تتم بعد أن يتم تقديم الإقرار الضريبي من المكلف إلى الهيئة العامة للضرائب، ولا بد للفاحص الضريبي عند قيامه بهذه العملية التركيز على كل ماله علاقة بالوحدة الاقتصادية.

1-3-2- مفهوم الفحص الضريبي

يعد الفحص الضريبي المرحلة الجوهرية في المحاسبة الضريبية عن طريق التحقق من مراعاة المكلف لأحكام متطلبات القانون الضريبي عند إعداد الإقرار الضريبي، وان الإقرار الضريبي يشمل كافة العمليات التي نص قانون الضريبة على خضوعها، وله عدة تعريفات منها:

- **المعنى الاصطلاحي للفحص:** هو تحليل ودراسة البيانات والمعلومات إلي تحتويها السجلات والدفاتر والقوائم المالية الختامية التي تتعلق بفترة أو عدة فترات مختلفة لمنشأة معينة.

- **التعريف حسب مكتب المحاسبة العام:** يتمثل في جمع وتقييم الأدلة المصرح عنها بموجب البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد فيما إذا قام بتسديد مبلغ الضريبة الصحيح. (**G.A.O Tax Administration, 1997**)

- **التعريف حسب أدبيات مهنة التدقيق على أنه:** "جمع وتقييم الأدلة المصرح عنها بموجب البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد فيما إذا كان صافي الدخل الخاضع للضريبة قد تم التوصل إليه بما يتفق وأحكام قانون ضريبة الدخل". (**أمين السيد احمد لطفي، 1998**)

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن الفحص الضريبي هو مجموعة من الأساليب والإجراءات الذي تقوم به الإدارة الضريبية لفحص الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل دافعي الضرائب ومدى انسجامها وتوافقها مع القوانين والتعليمات واللوائح المعمول بها من قبلهم.

2-3-2- أهداف الفحص الضريبي: (جلال الشافحي، 2006)

تصحيح مسار الممولين من خلال الالتزام بالنظم والقوانين والتشريعات الضريبية ومعايير ومبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية.

✓ التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها للوصول إلى الأرباح والخسائر الحقيقية للمؤسسة.

- ✓ التحقق من أن الدفاتر والسجلات منتظمة من حيث الشكل ومعدة وفقا للقواعد والأصول القانونية والمحاسبية التي تنظم الاحتفاظ بالقيود والدفاتر.
- ✓ التأكد من أن الدفاتر والسجلات تشمل كافة أنشطة الممول، وتتضمن أرباحه الحقيقية.
- ✓ اكتشاف ما يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء بكافة أنواعها حسابية أو كتابية.
- ✓ اكتشاف التلاعب الذي يظهر الحسابات بصورة غير حقيقية وذلك بهدف التهرب من سداد الضريبة.
- ✓ معالجة الدفاتر المحاسبية وفقا للقوانين والتشريعات الضريبية بغرض تحديد الوعاء الحقيقي للضريبة.

3-3-2- أنواع وأساليب الفحص الضريبي

2-3-3-1- أنواع الفحص الضريبي

يقسم الفحص الضريبي إلى عدة أنواع:

2-3-3-1-1- من حيث النطاق: ويمكن تصنيف هذا الفحص إلى:

- **الفحص الضريبي الشامل:** وفيه يقوم الفاحص بفحص جميع البيانات الواردة في الدفاتر والمستندات والترحيلات والجمع والترصيد كافة ثم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي للتحقق من أن جميع العمليات مثبتة بصورة صحيحة، وأن جميع الدفاتر والسجلات وما ورد فيها من حسابات أو بيانات سليمة.

- **الفحص الضريبي الجزئي:** بموجب هذا الأسلوب يقوم الفاحص الضريبي بفحص جزء معين من نشاط الشركة مثل فواتير الشراء أو بنود المصروفات أو جرد المخزون وهنا يقتصر عمل ومسؤولية الفاحص بحدود ذلك الجزء المكلف به، ويتم هذا الأسلوب وفق معلومات سرية ترد إلى الإدارة الضريبية عن نشاط الشركات أو الأفراد الخاضعين إلى الضريبة. (Abdel Gadir Mohamed Ahmed, 2008)

2-3-3-1-2- من حيث الفترة، ويمكن تصنيف هذا الفحص إلى: (الشحنة رزق أبو زيد، 2015)

- **فحص الإقرار الضريبي قبل إجراء التحاسب الضريبي:** تقوم الإدارة الضريبية بفحص الإقرارات المقدمة إليها من قبل دافع الضريبة والانتقال إلى موقع عمل الأخير للتأكد من صحة تلك الإقرارات قبل إنجاز التحاسب الضريبي، ويساهم هذا الفحص على زيادة الخبرة المهنية للموظفين العاملين في مجال الفحص الضريبي.

- **فحص الإقرار الضريبي بعد إجراء التحاسب الضريبي:** يقدم دافعي الضرائب إقراراتهم الضريبية إلى الإدارة الضريبية لغرض إنجاز تحاسبهم الضريبي ضمن المدة القانونية المقررة قانونا، حيث يتم إنجاز التحاسب الضريبي بشكل مؤقت يسمى (التقدير الاحتياطي) ويتم فحص تلك الإقرارات من قبل الإدارة الضريبية فيما بعد للتوصل إلى الوعاء العادل لدافعي الضرائب، وهذا الفحص يمكن أن يمارس من خلال الفحص في الهيئة العامة للضرائب (قسم الشركات/قسم الرقابة والتدقيق الداخلي)، وفحص ميداني في محلات المكلفين (مقرات الشركات).

3- الإطار التطبيقي للدراسة

3-1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي مديرية الضرائب بأم البواقي، حيث تم توزيع (50) استبيان بطريقة عشوائية على مجموعة من الموظفين بمختلف فئاتهم في هذه المؤسسة خلال أبريل 2019، وبعد عملية الجمع والفرز تم استرجاع (46) استبيان فقط، بنسبة استرجاع (92%)، ولم يتم استرداد البقية (04) بسبب عدم تعاون بعض الموظفين بنسبة (8%)، وبذلك تبين أن عدد الاستبيانات الصالحة والخاضعة للتحليل (46) استبيان استرداد قدرت بـ (92%).

3-2- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

3-2-1- صدق أداة الدراسة

3-2-1-1- صدق الاتساق الظاهري لأداة الدراسة: للتحقق من صدق الاستبيان قمنا بعرضه على ثلاثة أساتذة محكمين من ذوي الاختصاص، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد تم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها غالبية المحكمين في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم تطبيقه على عينة الدراسة.

3-2-1-2- صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد أداة الدراسة، حيث يقيس مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): الصدق البنائي لمحاور الدراسة

الرقم	عنوان المحاور	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
1	مبادئ الحوكمة	**0.919	0.000
2	الفحص الضريبي	**0.963	0.000

** الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من خلال الجدول رقم (09)، نجد أن معامل الارتباط بين درجات المحور الأول والثاني والاستبيان ككل بلغت (0.919) و (0.963) على التوالي، وهذا ما يفسر وجود ارتباط قوي بين المحور الأول (مبادئ الحوكمة) والثاني (الفحص الضريبي) والاستبيان ككل عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبالتالي محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

3-2-2- ثبات أداة الدراسة

تم قياس ثبات الاستبيان وذلك باستخدام المعامل ألفا كرونباخ (ALPHA CRONBACH)، والذي يشير إلى الصدق التكويني، أو ما يسمى بالتجانس الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ويأخذ هذا المعامل قيمة

تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وقد يكون مقبولاً ابتداءً من (0.6)، كما أن زيادة قيمة ألفا تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات، وعند تطبيق اختبار المعامل ألفا كرونباخ كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج معامل ألفا كرونباخ

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	مبادئ الحوكمة	24	0.903
المحور الثاني	الفحص الضريبي	10	0.913
المجموع	جميع فقرات الاستبيان	34	0.941

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة، حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (90.3%) وهي نسبة مقبولة، أما المحور الثاني فبلغت نسبة (91.3%) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60%، وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (94.1%)، وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة واختبار فرضياتها.

3-3- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبيان، والتي تم التوصل إليها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث يتم دراسة وتحليل إجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان للوصول إلى اختبار الفرضيات.

3-3-1- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بأراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول: لمعرفة مدى الالتزام

بتطبيق أبعاد مبادئ الحوكمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل مبدأ وذلك من خلال حوصلة النتائج المتوصل إليها، حيث تم تقسيم فقرات المحور الأول والذي يختص بحوكمة الشركات إلى ستة أبعاد، حيث يحتوي كل بعد على عبارات المبدأ وذلك وفقاً لفرضيات الدراسة كالاتي:

3-3-1-1- تحليل نتائج فقرات البعد الاول مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: فيما يلي جدول يوضح

النتائج الإحصائية لعبارات البعد الثاني وتتضمن الآتي:

الجدول رقم (03): النتائج الإحصائية لفقرات البعد الأول من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية					المقياس	فقرات البعد الأول	الرقم
				غير موافق تماماً	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق تماماً			
4	مرتفعة	0.83	3.98	0	01	13	18	14	التكرار	X ₁	01
1	مرتفعة جداً	0.2	4.46	0	0	3	19	24	النسبة التكرار	X ₂	02
3	مرتفعة	0.90	4.11	0	0	6.5	41.3	52.2	النسبة التكرار	X ₃	03
2	مرتفعة جداً	0.4	4.35	0	0	0	30	16	النسبة التكرار	X ₄	04

النسبة	3408	65.5	0	0	0
نتائج البعد الأول: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة	4.22	0.55	مرتفعة جدا		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولاً جدياً مرتفعاً، حيث جاءت العبارة الثانية في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.46) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-5] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع جداً، وانحراف معياري يقدر بـ (0.62)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيها بين مختلف المصالح والأقسام وفق هيكل تنظيمي واضح ومعين.

• وجاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.35) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-5] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع جداً، وانحراف معياري يقدر بـ (0.48) وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة تعتمد في أداء مهامها على لوائح وتعليمات تسد إلى قوانين الوظيفة العمومية السارية المفعول، وهذا راجع إلى الاجتهاد الكبير من طرف المسؤولين وسلطة الرقابة في هذه المؤسسة.

• وجاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.11) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.90)، وهذا ما يدل أن الجهات الرقابية من موظفين وعمال في المؤسسة المبحوثة تتمتع بالسلطة الكافية لأداء مهامها بطريقة كفؤة وفعالة، وهذا راجع إلى طبيعة التسيير في مثل هذا النوع من المؤسسات والذي يخضع إلى سلطات الوصاية الإدارية.

• وجاءت العبارة الأولى في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.98) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.83)، وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة المبحوثة تتوفر على لوائح وقواعد تنظيمية تحدد الصلاحيات والمسؤوليات لكافة الموظفين بطريقة كفؤة وفعالة.

3-3-1-2- تحليل نتائج فقرات البعد الثاني الإفصاح والشفافية: فيما يلي جدول يوضح النتائج الإحصائية

لعبارات البعد الثاني وتتضمن مبدأ الإفصاح والشفافية الآتي:

الجدول رقم (04): النتائج الإحصائية لفقرات البعد الثاني من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية				المقياس	فقرات البعد الثاني	الترقيم
				غير موافق تماماً	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق تماماً			
01	مرتفع	0.91	4.15	00	3	7	16	20	التكرار النسبة	X ₅
02	مرتفع	1.16	3.46	02	10	8	17	9	التكرار النسبة	X ₆
03	متوسط	1.38	3.26	4	14	7	8	13	التكرار النسبة	X ₇
04	مرتفع	0.65	3.52	00	1	23	19	3	التكرار النسبة	X ₈
				00	2.2	50	41.3	6.5		

مرتفع	0.74	3.60	نتائج البعد الثاني: الإفصاح والشفافية
-------	------	------	---------------------------------------

- المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss
- نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل نسب قبول مرتفعة، حيث جاءت العبارة الأولى في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.15) والذي تنتمي إلى الفئة [3.4-4.2]، والتي تمثل نسبة قبول مرتفع وانحراف معياري يقدر بـ (0.91)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة تنشر المعلومات الضرورية لجميع موظفيها بطريقة عادلة وهذا راجع إلى تطبيق المؤسسة كافة القواعد والقوانين بطريقة عادلة بين جميع الموظفين.
- وجاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.52) والذي تنتمي إلى الفئة [3.4-4.2]، والتي تمثل نسبة قبول مرتفع وانحراف معياري يقدر بـ (0.65)، وتدل هذه النتيجة أن المؤسسة المبحوثة تقوم بالرد على انشغالات الموظفين والمكلفين بالضريبة في وقتها المناسب.
 - وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.46) والذي تنتمي إلى الفئة [3.4-4.2]، والتي تمثل نسبة قبول مرتفع وانحراف معياري يقدر بـ (1.16)، وهذا ما يدل أن إيرادات ونفقات المؤسسة المبحوثة تنشر بطريقة تمكن كل الموظفين والمستفيدين الاطلاع عليها في كل وقت.
 - وأخيرا جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.26) والذي تنتمي إلى الفئة [2.6-3.4]، والتي تمثل نسبة قبول متوسط وانحراف معياري يقدر بـ (0.65)، وهذا يدل أن المؤسسة المبحوثة تنشر تقاريرها بخصوص مشاريعها المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز في بعض الأحيان بصفة دورية.

3-1-3-3- تحليل نتائج فقرات البعد الثالث المشاركة الجماعية: فيما يلي جدول يوضح النتائج الإحصائية

لعبارات البعد الثالث وتتضمن مبدأ المشاركة الجماعية الآتي:

الجدول رقم (05): النتائج الإحصائية لفقرات البعد الثالث من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية						فقرات البعد الثالث	الترتيب
				غير موافق تماما	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق تماما	المقياس		
01	متوسط	1.24	3.3	2	13	10	10	11	التكرار	X ₉	01
			3	4.3	28.3	21.7	21.7	23.9	النسبة		
02	متوسط	1.50	3.1	08	12	06	07	13	التكرار	X ₁₀	02
			1	17.4	26.1	13.10	15.2	28.3	النسبة		
03	متوسط	1.28	3.0	4	16	11	6	9	التكرار	X ₁₁	03
			0	8.7	34.8	23.9	13.10	19.6	النسبة		
04	متوسط	1.08	2.8	6	11	18	8	3	التكرار	X ₁₂	04
			0	13	23.9	39.1	17.4	6.5	النسبة		
	متوسط	1.27	3.0	نتائج البعد الثالث: المشاركة الجماعية							
			6								

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد أنها تشكل نسبة قبول متوسط، حيث جاءت العبارة الأولى في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.33) والذي ينتمي إلى الفئة [2.6-3.4] والتي تمثل نسبة قبول متوسط، وبانحراف معياري يقدر بـ (1.24)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة أنها في بعض الحالات تنظم اجتماعات دورية بين رؤساء المصالح والموظفين وإشراكهم في اتخاذ القرارات.

• وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.11) والذي ينتمي إلى الفئة [2.6-3.4] والتي تمثل نسبة قبول متوسط، وبانحراف معياري يقدر بـ (1.50) وتدل هذه النتيجة على أن المؤسسة المبحوثة في بعض الحالات يشارك الموظفون في تسييرها عن طريق انتخاب ممثليهم في مجلس الإدارة.

• وجاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3) والذي ينتمي إلى الفئة [2.6-3.4] والتي تمثل نسبة قبول متوسط، وبانحراف معياري يقدر بـ (1.28) وتدل هذه النتيجة أن في المؤسسة المبحوثة توجد قنوات اتصال تمكن الموظفين من إبداء آرائهم ومقترحاتهم حول سير العمل إلى المسؤولين لتحسين أداء المؤسسة.

• وأخيرا جاءت العبارة الرابعة في الرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.30) والذي ينتمي إلى الفئة [2.6-3.4] والتي تمثل نسبة قبول متوسط، وانحراف معياري يقدر بـ (1.08) وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة المبحوثة في بعض الحالات تفتح على محيطها من خلال إشراك المكلفين والطلبة والمجتمع في تظاهرات دورية للتنوعية بأهمية التحصيل الضريبي.

3-3-1-4- تحليل نتائج فقرات البعد الرابع المساءلة: فيما يلي جدول يوضح النتائج الإحصائية لعبارات البعد

الرابع المساءلة المتكافئة لعمال الضرائب في المؤسسة الضريبية الآتي:

الجدول رقم (06): النتائج الإحصائية لفقرات البعد الرابع من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية							
				غير موافق تماما	غير موافق	مؤسفة	مؤسفة بدرجة موافق	موافق تماما	المقياس		
04	مرتفع	1.04	3.63	2	3	15	16	10	التكرار	X ₁₃	01
				4.3	6.5	32.6	34.8	21.7	النسبة		
03	مرتفع	0.99	4.11	2	1	5	20	18	التكرار	X ₁₄	02
				4.3	2.2	10.9	43.5	39.1	النسبة		
01	مرتفع جدا	0.63	4.33	0	0	4	23	19	التكرار	X ₁₅	03
				0	0	8.7	50	41.3	النسبة		
02	مرتفع جدا	0.70	4.33	0	0	6	19	21	التكرار	X ₁₆	04
				0	0	13	41.3	45.7	النسبة		
	مرتفع	0.84	4.1						نتائج البعد الرابع: المساءلة		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل نسبة قبول مرتفع، حيث جاءت العبارة الثالثة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.33) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-5] والتي تمثل نسبة مرتفع جدا، وانحراف معياري يقدر بـ (0.63)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة تخضع بصفة دورية لبعض زيارات التفتيش من طرف الجهات الوصية أو أعضاء مجلس الإدارة.

• وجاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.33) والذي ينتمي إلى الفئة [2.4-5] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع جدا، وانحراف معياري يقدر بـ (0.70) وتدل هذه النتيجة على أن المؤسسة المبحوثة يتم فيها إخضاع العقوبات والإجراءات التأديبية للموظفين إلى قرارات اللجنة متساوية الأعضاء.

• وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.11) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.99)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة غالبا ما يقدم موظفيها مبررات في حالة ارتكابهم لأخطاء ضريبية.

• وأخيرا جاءت العبارة الأولى في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.63) وللذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.04)، وتدل هذه النتائج على أنه في المؤسسة المبحوثة يتمتع المسؤولون بالصلاحيات اللازمة التي تمكنهم من متابعة ومراقبة العاملين الموضوعين تحت إشرافهم.

3-3-1-5- تحليل نتائج فقرات البعد الخامس دور مجلس الإدارة: فيما يلي جدول يوضح النتائج الإحصائية

لعبارات البعد الخامس من المحور الأول دور مجلس الإدارة الآتي:

الجدول رقم (07): النتائج الإحصائية لفقرات البعد الخامس من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية						مقياس التكرار	مقياس النسبة	الرقم الخامس
				غير موافق تماما	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق تماما	مقياس التكرار			
02	مرتفع	1.44	3.65	8	2	4	16	16	النسبة	X ₁₇	01	
				17.4	4.3	8.7	34.8	34.8	التكرار	X ₁₈	02	
03	مرتفع	1.14	3.59	4	2	13	17	10	النسبة	X ₁₉	03	
				8.7	4.3	28.3	37	21.7	التكرار	X ₂₀	04	
04	مرتفع	1.08	3.57	00	11	8	17	10	النسبة	X ₂₀	04	
				00	23.9	17.4	37	21.7	التكرار	X ₂₀	04	
01	مرتفع	0.74	4.07	00	1	8	24	13	النسبة	X ₂₀	04	
				00	2.2	17.4	52.2	28.3	نتائج البعد الخامس: دور مجلس الإدارة			
	مرتفع	1.1	3.72									

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل كلها نسب قبول مرتفع، حيث جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

(4.07) وللذي ينتمي إلى الفئة [4.2-3.4] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.74)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة يقوم مجلس الإدارة فيها بإلزامية موظفيها بقواعد وقوانين المهنة السارية المفعول.

• وجاءت العبارة الأولى في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.65) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-3.4] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.44) وتدل هذه النتيجة أن في المؤسسة المبحوثة يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية متعلقة بجدول أعمال محدد مسبقا.

• وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.59) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-3.4] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.14) وهذا ما يدل أن في المؤسسة المبحوثة يقف أعضاء مجلس الإدارة بصفة مستمرة على المشاكل التي تعترض سير عمل المؤسسة، ويساهم في تقديم الحلول لها في الوقت المناسب.

• وأخيرا جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.57) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-3.4] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.08) وتدل هذه النتائج أن في المؤسسة المبحوثة يضع مجلس الإدارة استراتيجيات ناجحة لإدارة مواردها البشرية بكفاءة عالية.

3-3-1-6- تحليل نتائج فقرات البعد السادس دور أصحاب المصالح: فيما يلي جدول يوضح النتائج الإحصائية

لعبارات البعد السادس من المحور الأول دور أصحاب المصالح الآتي:

الجدول رقم (08): النتائج الإحصائية لفقرات البعد السادس من المحور الأول

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية					مقياس التكرار	فقرات البعد السادس	الرقم
				غير موافق تماما	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق تماما			
02	مرتفع	0.74	3.80	00	1	15	22	8	التكرار	X ₂₁	01
				00	2.2	32.6	47.8	17.4	النسبة		
03	مرتفع	0.90	3.63	2	1	15	22	6	التكرار	X ₂₂	02
				4.3	2.2	32.6	47.8	13	النسبة		
04	مرتفع	1.16	3.46	4	4	14	15	9	التكرار	X ₂₃	03
				8.7	8.7	30.4	32.6	19.6	النسبة		
01	مرتفع جدا	0.63	4.33	00	00	4	23	19	التكرار	X ₂₄	04
				00	00	8.7	50	41.3	النسبة		
	مرتفع	0.85	3.58	نتائج البعد السادس: دور أصحاب المصالح							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل نسب قبول مرتفع، حيث جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.33)

والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-5] والتي تمثل نسبة مرتفع جداً، وانحراف معياري يقدر بـ (0.63)، وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة تعلم المكلفين بالضريبة بنتائج التحقيق الضريبي في وقتها المناسب.

• وجاءت العبارة الأولى في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.80) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.74) وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة توفر آلية حوار مستمرة ومباشرة بين المكلفين بالضريبة ومجلس الإدارة، وذلك من أجل تسهيل عملية التحصيل الضريبي.

• وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.63) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.90) وتدل هذه النتيجة على أن المؤسسة المبحوثة توفر العديد من قنوات الاتصال المختلفة بين المكلفين والموظفين، وذلك للرد على الانشغالات المطروحة في الوقت المناسب.

• وفي الأخير جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.46) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.16) وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة المبحوثة تمنح المكلفون بالضريبة على تعويض عند انتهاك حقوقهم.

3-3-2- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بأراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (09): النتائج الإحصائية للفحص الضريبي

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية %			المقياس	فقرات المحور الثاني	الرقم		
				غير موافق تماماً	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة					
09	مرتفع	1.10	3.35	2	7	19	9	9	التكرار النسبة	X ₁	01
05	مرتفع	1.01	3.67	1	5	12	18	10	التكرار النسبة	X ₂	02
06	مرتفع	1.25	3.65	00	13	7	9	17	التكرار النسبة	X ₃	03
03	مرتفع	0.89	3.96	00	4	7	22	13	التكرار النسبة	X ₄	04
04	مرتفع	1.03	3.85	00	6	10	15	15	التكرار النسبة	X ₅	05
02	مرتفع	0.90	4.20	00	2	9	13	22	التكرار النسبة	X ₆	06
01	مرتفع جداً	1.01	4.24	00	5	4	12	25	التكرار النسبة	X ₇	07
10	متوسط	1.29	3.22	3	13	13	5	12	التكرار النسبة	X ₈	08
07	مرتفع	1.21	3.63	2	9	6	16	13	التكرار النسبة	X ₉	09
08	مرتفع	1.15	3.50	2	8	11	15	10	التكرار النسبة	X ₁₀	10
	مرتفع	1,08	3,72	4.3	17.4	23.9	32.6	21.7	نتائج فقرات المحور الثاني الخاص بعبارات الفحص الضريبي		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن محور الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة حاز على أهمية نسبية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.73) بانحراف معياري قدر ب (0.82)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة [3.4-4.2]، وعليه هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفع، كما نلاحظ من خلال متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور أنها تشكل نسب قبول مرتفع.

• حيث جاءت العبارة السابعة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.24) والذي ينتمي إلى الفئة [4.2-5] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع جدا، وانحراف معياري يقدر بـ (1.01)، وهذا ما يدل أن في المؤسسة المبحوثة يطلب الأعوان نسخ من فواتير الشراء على الأعمال التجارية لتسهيل عملية التقدير الضريبي على المكلف.

• وجاءت العبارة السادسة في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.20) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.90)، وتدل هذه النتيجة على أن المؤسسة المبحوثة أنه في حالة وجود خطأ في المعلومات الموجودة في التقارير فإنه يتم تصحيحها وإرسال قيمة الضريبة للمكلف في أسرع وقت.

• وجاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.96) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (0.89) وهذا ما يدل أن المؤسسة المبحوثة تتحقق من الدفاتر والسجلات الموجودة لدى المكلف بشكل دوري وذلك وفقا للقواعد القانونية والمحاسبية التي تنظم الاحتفاظ بها.

• وجاءت العبارة الخامسة في المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.85) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.03)، وهذه النتائج تدل على أنه في المؤسسة المبحوثة تخضع المعلومات الموجودة في التقارير المسجلة عن المكلف بالضريبة لعملية إعادة تدقيق وفق القوانين الضريبية السارية المفعول.

• وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الخامسة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.67) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.01)، وهذه النتائج تدل على أنه في المؤسسة المبحوثة يتحرى موظفيها في الميدان على مداخل المكلف من خلال الاطلاع على دفاتر الحسابات والمستندات الخاصة به وذلك للوصول إلى دخل المكلف الصحيح.

• وجاءت العبارة الثالثة في المرتبة السادسة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.65) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.25)، وهذه النتائج تدل على أن في المؤسسة المبحوثة يطلب العمال بعض مداخل المهن من مكاتب المحاسبين المعتمدين.

• وجاءت العبارة التاسعة في المرتبة السابعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.63) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.21) وتدل هذه النتائج على أن المؤسسة المبحوثة تنظم دورات تدريبية وتكوينية دورية للموظفين المختصين في تقدير وعاء للمكلفين.

- وجاءت العبارة العاشرة في المرتبة الثامنة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.50) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.15) وتدل هذه النتيجة أن المؤسسة المبحوثة تتوفر على معلومات شاملة عن المكلفين بالضريبة.
- وجاءت العبارة الأولى في المرتبة التاسعة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.35) والذي ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2] والتي تمثل نسبة قبول مرتفع، وانحراف معياري يقدر بـ (1.10) وهذه النتائج تدل على أن في المؤسسة المبحوثة يوجد نظام معلومات كفاء يعمل على تبادل المعلومات بين أقسام الإدارة الضريبية من جانب، ويوفر معلومات دقيقة عن تعاملات دافعي الضرائب من جهة أخرى.
- وأخيرا جاءت العبارة الثامنة في المرتبة العاشرة من حيث الوزن النسبي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.22) والذي ينتمي إلى الفئة [2.6-3.4] والتي تمثل نسبة قبول متوسط، وانحراف معياري يقدر بـ (1.29)، وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة المبحوثة تتوفر على برامج إلكترونية خاصة تسهل وتسرع عملية تقدير الوعاء الضريبي بالنسبة للمكلفين لعدم الوقوع في الأخطاء.

4-3- اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى اختبار الفرضيات، وذلك لإيجاد العلاقة بين مبادئ الحوكمة كمتغير مستقل والفحص الضريبي كمتغير تابع، حيث سيتم اختبار معامل الارتباط ومعامل التحديد، وكذلك العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط، وسوف يتم تأكيد أو نفي الفرضيات اعتمادا على نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط وذلك كما يلي:

3-4-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، حيث يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة على محور الفحص الضريبي، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (10): نتائج الانحدار البسيط لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة على الفحص الضريبي

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate
1	0.444 ^a	0.197	0.179	0.745

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (10) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.444)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة قريبة من المتوسط بين مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة (البعد الأول للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.197) وهذه

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (19.7%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (19.7%) من التغيرات في وجود إطار فعال للحوكمة تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (80.3%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، وهذا يعود حسب رأينا إلى مركزية القرارات خاصة في مثل هذه المؤسسة أي أنه كل ما يتعلق بآليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة تتحكم فيه جهات رقابية وتنظيمية وتنفيذية تساعد المؤسسة على القيام بواجباتها على أكمل وجه، وهذا ما يفسر تأثير اللوائح والقوانين في المؤسسة المبحوثة على تطوير آليات الفحص الضريبي.

الجدول رقم (11): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	5.987	1	5.987		
الخطأ	24.402	44	0.555	10.796	0.002 ^b
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (11) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F= 10.796) ومستوى الدلالة (Sig= 0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى.

الجدول رقم (12): نتائج الانحدار البسيط لبعده مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		Beta	Std. Error	B	المعاملات غير المعيارية	
0.276	1.103		0.854	0.942	المعاملات المعيارية	الثابت
0.002	3.286	0.444	0.201	0.659	المعاملات غير المعيارية	وجود إطار فعال للحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{ (B_1=0.659) \text{ و } (B_0=0.942) \}$ وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0=0.942)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1=0.659)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط

الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بوجود إطار فعال للحوكمة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.659).
 -بالنسبة: لمعنوية معلمات معادلة الانحدار البسيط (B_0 و B_1) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T).
 ✓ {بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون (sig≤0.05) تكون معنوية) و (بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون (sig>0.05) تكون غير معنوية).
 ✓ {بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون (sig≤0.05) تكون معنوية) و (بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون (sig>0.05) تكون غير معنوية).
 -ومن خلال نتائج الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=1.103) وقيمة (Sig= 0.276) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أما قيمة اختبار (T=3.286) وقيمة (Sig=0.002) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{y} = 0.942 + 0.659 X$$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الأولى) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الأولى) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

2-4-3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يتم اختبار هذه الفرضية الثانية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الثاني للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (13): نتائج الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية على محور الفحص الضريبي في المؤسسة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate	النموذج Model
0.620 ^a	0.384	0.370	0.652	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (13) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.620)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الثاني للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.384) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (38.4%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (38.4%) من التغيرات في وجود الإفصاح والشفافية

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (61.6%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا إلى أن المؤسسة المبحوثة تقوم في بعض الأحيان بالإفصاح والشفافية عن المعلومات ونشرها للمستفيدين.

الجدول رقم (14): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	11.684	1	11.684	27.484	0.000 ^b
الخطأ	18.705	44	0.425		
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=27.484) ومستوى الدلالة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية.

الجدول رقم (15): نتائج الانحدار البسيط لبعدها مبدأ الإفصاح والشفافية على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		Beta	المعاملات المعيارية	Std. Error الخطأ المعياري	B معاملات المتغيرات	
0.013	2.596			0.482	1.251	الثابت
0.000	5.242	0.620		0.131	0.688	1 الإفصاح والشفافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₀

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن { $(B_1=0.688)$ و $(B_0=1.251)$ } وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0=1.251)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ الإفصاح والشفافية (البعده الثاني للمتغير المستقل)، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1=0.688)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالإفصاح والشفافية في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.688) .

- وبالنسبة: لمعنوية معاملات معادلة الانحدار البسيط $(B_1$ و B_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T).

- ومن خلال نتائج الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=2.596) وقيمة (Sig=0.013) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$). أما قيمة اختبار (T=5.242) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{y} = 1.251 + 0.688 X$$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الثانية) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود الإفصاح والشفافية في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الثانية) (H_0). التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود الإفصاح والشفافية في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

3-4-3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يتم اختبار هذه الفرضية الثالثة من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد المشاركة (البعد الثالث للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (16): نتائج الانحدار البسيط لبعدها المشاركة على محور الفحص الضريبي في المؤسسة

المبحوثة

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate
1	0.662 ^a	0.439	0.426	0.623

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (16) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.662)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية متوسطة بين مبدأ المشاركة (البعد الثالث للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.439) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (43.9%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (43.9%) من التغيرات في المشاركة، تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (56.1%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، ويرجع إلى أن المؤسسة المبحوثة في بعض الحالات تشارك موظفيها في اتخاذ القرارات.

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

الجدول رقم (17): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	13.336	1	13.336		
الخطأ	17.052	44	0.388	34.411	0.000 ^b
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثالثة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=34.411) ومستوى الدلالة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (18): نتائج الانحدار البسيط لبعدها المشاركة على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		Beta	المعاملات المعيارية	Std. Error	B	
0.000	6.226			0.315	1.960	الثابت (constant)
0.000	5.866	0.622		0.098	0.577	المشاركة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

-من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن { $B_1=0.577$ } و { $B_0=1.960$ } وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع)، تكون قيمته ($B_0=1.960$) في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ المشاركة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة ($B_1=0.577$) وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.577).

-أما بالنسبة: لمعنوية كل من معاملات معادلة الانحدار البسيط (B_1 و B_0) تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T) . ومن خلال نتائج الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=6.226) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، أما قيمة اختبار (T=5.866) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{Y} = 1.960 + 0.577 X$$

-وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الثالثة) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المشاركة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الثالثة) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المشاركة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

4-4-3- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يتم اختبار هذه الفرضية الرابعة من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد المساءلة (البعد الرابع للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (19): نتائج الانحدار البسيط لبعده المساءلة على محور الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate
1	0.630 ^a	0.397	0.383	0.645

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (19) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.630)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مبدأ المساءلة (البعد الرابع للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.397) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (39.7%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (39.7%) من التغيرات في وجود المساءلة تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (60.3%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا حسب رأينا إلى أن المؤسسة المبحوثة تتوفر فيها شروط المساءلة بدرجة ضعيفة بين المسؤولين والموظفين وسلطات الوصاية.

الجدول رقم (20): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيته نموذج الفرضية الرابعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	12.066	1	12.066		
الخطأ	18.323	44	0.416	28.975	0.000 ^b
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرابعة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

($F=28.975$) ومستوى الدلالة ($Sig=0.000$) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرابعة.

الجدول رقم (21): نتائج الانحدار البسيط لبعدها مبدأ المساواة على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients المعاملات المعيارية		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		النموذج Model
		Beta	Std. Error	B	معاملات المتغيرات	
0.365	0.916		0.598	0.548		الثابت (constant)
0.000	5.383	0.630	0.144	0.776		المساواة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{ (B_1=0.776) \text{ و } (B_0=0.548) \}$ وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0=0.548)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ المساواة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1=0.776)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالمساواة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.776) .

- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معاملات معادلة الانحدار البسيط $(B_1 \text{ و } B_0)$ تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T) . ومن خلال نتائج الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة اختبار $(T=0.916)$ وقيمة $(Sig=0.365)$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0.05)$ ، أما قيمة اختبار $(T=5.383)$ وقيمة $(Sig=0.000)$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0.05)$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{y} = 0.548 + 0.77X$$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الرابعة) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المساواة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الرابعة) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المساواة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

3-4-5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: يتم اختبار هذه الفرضية الخامسة من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد دور مجلس الإدارة (البعد الخامس للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (22): نتائج الانحدار البسيط لبعدها مجلس الإدارة على محور الفحص الضريبي.

الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل الارتباط R	النموذج Model
0.695	0.285	0.301	0.549 ^a	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (22) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.549)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مبدأ دور مجلس الإدارة (البعده الخامس للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.301) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (30.1%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (30.1%) من التغيرات في دور مجلس الإدارة تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (69.9%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة الدراسة، ويرجع هذا حسب رأينا إلى أن المؤسسة المبحوثة يعتبر فيها دور مجلس الإدارة غير مفعّل بطريقة جيدة، وهذا راجع إلى أن المسؤولين والموظفين لا يلتزمون باللوائح والقوانين المعمول بها قانوناً.

الجدول رقم (23): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية الخامسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	9.151	1	9.151	18.960	0.000 ^b
الخطأ	21.237	44	0.483		
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (23) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الخامسة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=18.960) ومستوى الدلالة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الخامسة.

الجدول رقم (24): نتائج الانحدار البسيط لبعدها دور مجلس الإدارة على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients المعاملات المعيارية		Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		النموذج Model
		Beta	Std. Error الخطأ المعياري	B	معاملات المتغيرات	
0.000	4.236		0.440	1.863		الثابت (constant)
0.000	4.354	0.549	0.115	0.501		دور مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

-من خلال نتائج السابق نلاحظ أن $\{ (B_1=0.501) \text{ و } (B_0=1.863) \}$ وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0=1.863)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ تطوير مجلس الإدارة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1=0.501)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بدور مجلس الإدارة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.501) .

-أما بالنسبة: لمعنوية كل من معاملات معادلة الانحدار البسيط $(B_1 \text{ و } B_0)$ تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T) ومن خلال نتائج الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة اختبار $(T=4.236)$ وقيمة $(\text{Sig}=0.000)$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0.05)$ ، أما قيمة اختبار $(T=4.354)$ وقيمة $(\text{Sig}=0.000)$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha=0.05)$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{y} = 1.863 + 0.501 x$$

-وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الخامسة) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور مجلس الإدارة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الخامسة) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور مجلس الإدارة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

3-4-6- اختبار الفرضية الفرعية السادسة: يتم اختبار هذه الفرضية السادسة من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ دور أصحاب المصالح (البعد السادس للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (25): نتائج الانحدار البسيط لبعد دور أصحاب المصالح على محور الفحص الضريبي.

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate
1	0.681 ^a	0.464	0.451	0.609

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (25) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.681) ، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة، بين مبدأ دور أصحاب المصالح (البعد السادس للمتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.464) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (46.4%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (46.4%) من التغيرات في دور أصحاب المصالح

تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (53.6%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة،

الجدول رقم (26): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية السادسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	14.088	1	14.088		
الخطأ	16.301	44	0.370	38.026	0.000 ^b
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

من خلال الجدول رقم (26) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج أن صالح لاختبار الفرضية السادسة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=38.026) ومستوى الدلالة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية السادسة.

الجدول رقم (27): نتائج الانحدار البسيط لبعده مبدأ دور أصحاب المصالح على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		Beta	Std. Error	B	معاملات غير المعيارية	
0.991	0.011		0.610	0.007		الثابت (constant)
0.000	6.167	0.681	0.159	0.978		دور أصحاب المصالح

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{ (B_1=0.978) \text{ و } (B_0=0.007) \}$ وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0=0.007)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ دور أصحاب المصالح، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1=0.978)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بدور أصحاب المصالح في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.978).

- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معاملات معادلة الانحدار البسيط $(B_1 \text{ و } B_0)$ فتعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T) ومن خلال نتائج الجدول رقم (27) نلاحظ أن قيمة اختبار (T=0.011) وقيمة (Sig=0.991) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، أما قيمة اختبار (T=6.167) وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha = 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدر لهذا النموذج كالتالي:

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

$$\hat{y} = 0.007 + 0.978 x$$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (السادسة) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور أصحاب المصالح في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (السادسة) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور أصحاب المصالح في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

3-4-7- اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على أنه " يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث يتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال تحليلات جداول الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (28): نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد مبادئ الحوكمة على محور الفحص الضريبي في المؤسسة

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate
1	0.778 ^a	0.606	0.597	0.522

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (28) تشير النتائج أن معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.778)، وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) والفحص الضريبي (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (0.606) وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر (60.6%) من التباين، وبعبارة أخرى أن (60.6%) من التغيرات في وجود مبادئ الحوكمة تعزى إلى آليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، والباقي (39.4%) تعزى إلى عوامل أخرى تؤثر على قيمة الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا حسب رأينا إلى أن المؤسسة المبحوثة لا تطبق مبادئ الحوكمة بصفة عامة جيدا، ويرجع ذلك إلى طبيعة المؤسسة التي تخضع معظم قراراتها إلى سلطات الوصاية.

الجدول رقم (29): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	18.403	1	18.403		
الخطأ	11.986	44	0.272	67.558	0.000 ^b
المجموع الكلي	30.389	45			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات $SPSS_{20}$

من خلال الجدول رقم (29) الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة (F) وقيمة مستوى الدلالة (Sig) اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول

أن النموذج أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=67.558) ومستوى الدلالة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

الجدول رقم (30): نتائج الانحدار البسيط لأبعاد مبادئ الحوكمة على محور الفحص الضريبي

مستوى الدلالة (Sig)	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		المعاملات المعيارية Beta	Std. Error الخطأ المعياري	B معاملات المتغيرات	
0.321	-1.004		0.523	-0.525	الثابت (constant)
0.000	8.219	0.778	0.138	1.134	مبادئ الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₀

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي المتعدد والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{ (B_0 = -0.525) \text{ و } (B_1 = 1.134) \}$ وهذه النتائج تدل على أنه بالنسبة للفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0 = -0.525)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة لمبادئ الحوكمة (المتغير المستقل)، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1 = 1.134)$ وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة (1) يؤدي ذلك إلى زيادة أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة بقيمة (1.134).
- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معاملات معادلة الانحدار البسيط $(B_1 \text{ و } B_0)$ تعتمدان على قيم (Sig) واختبار (T) ومن خلال نتائج الجدول رقم (30) نلاحظ أن قيمة اختبار $(T = -1.004)$ وقيمة (Sig=0.321) بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، أما قيمة اختبار $(T = 8.219)$ وقيمة (Sig=0.000) بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدره لهذا النموذج كالتالي:

$$\hat{y} = -0.525 + 1.134 X$$

وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية البديلة (الرئيسية) (H_1) التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة المبحوثة"، ورفض الفرضية الصفرية (الرئيسية) (H_0) التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود مبادئ الحوكمة في تطوير أليات الفحص الضريبي في المؤسسة عينة الدراسة".

الخاتمة

بعد تناول موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، يجدر بنا أن نختم هذه الدراسة بالتأكيد على أن الحوكمة تعتبر من القضايا التي لاقت قبولا كبيرا فهي تضمن سلامة نتائج الأعمال، وذلك عن طريق الشفافية الكاملة

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي-

في الإفصاح، فهي تحمل في طياتها البعد الأخلاقي للممارسات المحاسبية، مما يترتب على تطبيق قرارات رشيدة تصب في صالح كل الموظفين والمكلفين وأصحاب المصالح والمؤسسات الضريبية، لان بتطوير طرق جمع الضرائب بشتى أنواعها أحد أهم مظاهر التضامن الاجتماعي لما تلعبه من دور أساسي في تحقيق المنفعة العامة وصولاً للعدالة الاجتماعية والمجتمعات في مختلف الدول المطبقة لأنظمة الضرائب فهي المصدر الأساسي للإيرادات العامة التي تساهم في تمويل الخزينة العامة للدولة ، ولا بد من تفعيل الضبط المالي عن طريق فرض حاكمية للمؤسسات لضمان الحد من التهرب الضريبي والقضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة بالمؤسسة، وتتبع أهمية دراستنا في كونها واحدة من الدراسات التي تتناول موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، كون أن فعالية الجهاز الرقابي وخاصة عملية الفحص الضريبي تحد من ظاهرة الفساد الإداري والتهرب الضريبي الذي يعود بالفائدة على الخزينة العمومية للدولة، هذا الأمر يجعلنا نلاحظ توافقاً بينه وبين مبادئ الحوكمة التي تنادي بفعالية الأداء الإداري وتحسين تقديم المعلومات بين المصالح في المؤسسة.

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تبين الدراسة أن مبادئ الحوكمة تساعد في تطوير آليات الفحص الضريبي، ولكن توجد فروق بسيطة لهذا التأثير من مبدأ إلى آخر في المؤسسة عينة الدراسة.
- ✓ أجمع أفراد العينة على أن المؤسسة محل الدراسة تحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال توفر إطار تنظيمي وقانوني يضبط مختلف أعمال المؤسسة، حيث أنها تعتمد في أداء مهامها على لوائح وتعليمات تستند إلى قوانين الوظيفة العمومية السارية المفعول.
- ✓ أجمع أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسة المبحوثة تنشر كافة المعلومات والبيانات اللازمة المتعلقة بالتحصيل الضريبي بصورة عادلة للموظفين، وكذا الرد على انشغالاتهم في وقت قصير.
- ✓ أجمع أفراد العينة على أن المؤسسة محل الدراسة تخضع بصفة دورية لبعض زيارات التفتيش من طرف الجهات الوصية أو أعضاء مجلس إدارتها. حيث يعقد هذا الأخير اجتماعات دورية متعلقة بجدول أعمال يكون محدد مسبقاً.
- ✓ هناك آلية حوار مستمرة ومباشرة بين المكلفين بالضريبة ومجلس الإدارة، وأن المؤسسة تعلم المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق الضريبي في الوقت المحدد، وتقوم كذلك بالرد على مختلف الانشغالات المطروحة من قبل مختلف المصالح (المكلفين والموظفين) في الوقت المناسب وذلك من خلال مختلف قنوات الاتصال.
- ✓ أجمع أفراد العينة على أن المؤسسة المبحوثة تعمل على إعادة تدقيق المعلومات الموجودة في التقارير المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، وذلك وفق القوانين الضريبية السارية المفعول، كما أنها تقوم بتصحيحها في حالة وجود خطأ في تلك المعلومات وإرسال قيم الضريبة للمكلف في أسرع وقت.
- ✓ أجمع أفراد العينة بالمؤسسة محل الدراسة، على توفر المؤسسة على برامج إلكترونية خاصة تساعد في تقدير الوعاء الضريبي للمكلفين لعدم الوقوع في الأخطاء، كذلك تنظم دورات تدريبية وتكوينية دورية للموظفين المختصين في تقدير الوعاء الضريبي.

✓ أجمع أفراد العينة في المؤسسة محل البحث، على وجود نظام معلومات كفاء يعمل على تبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية من جهة، ويوفر معلومات دقيقة عن تعاملات دافعي الضرائب من جهة أخرى.

1. التوصيات

- من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي في هذه الدراسة، والذي تم الحصول عليه من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بمجموعة من التوصيات والمتمثلة في:
- ✓ العمل على زيادة الثقافة الضريبية لدى المكلفين وذلك من خلال إصدار الدوريات والمجلات التي تعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- ✓ تبني مفهوم الحوكمة في الإدارة الضريبية لما له من أثر في تحسين أداءها، وحماية حقوق الأطراف الذين لهم علاقة بالإدارة الضريبية وتحقيق العدالة وضمن الإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي.
- ✓ توعية فاحصي الضرائب بأهمية المكلفين ودورهم في تمويل الخزينة العمومية للدولة، والبعد عن النظرة السلبية لهم كمتهمين بالتهرب الضريبي وزيادة محتوى الاحترام لجميع دافعي الضرائب.
- ✓ العمل على تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات العمومية من خلال عقد برامج ودورات تدريبية تعكس مفاهيم الحوكمة وتطبيقها على أرض الواقع.
- ✓ يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ الحوكمة أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✓ ضرورة زيادة الوعي لمفهوم حوكمة الشركات، من خلال إدخال مفهوم الحوكمة في الخطط والمناهج الدراسية في أقسام المالية في الجامعات الجزائرية.

المراجع باللغة العربية

- يعقوب عادل ناصر الدين. (2014). الحاكمية إطار مقترح لإصلاح مؤسسات التعليم العالي. الحاكمية والفساد الإداري والمالي. عمان: الأردن.
- الشحنة رزق أبو زيد. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري). الاردن: دار وائل للنشر.
- أمير واجد غالب دويكات ضياء منير سلامة. (2016). دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة دراسة حالة بعض الدول النامية (مصر، السعودية). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)، علوم اقتصادية. جامعة تبسة، تبسة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.
- جلال الشافحي. (2006). مبادئ المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- زياد عبد الحليم الذبية . (2011). نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق (المجلد الاولي). الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مركز المشروعات الدولية. (2019, 9 25). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات. تم الاسترداد من <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf>

دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل اليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب – أم البواقي- معراج هواري، آدم حديدي. (2012). تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية. لملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (الصفحات 6-7 ماي). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر، بسكرة.

منير إبراهيم هندي . (2019). الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات" (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

المراجع باللغة الأجنبية

Abdel Gadir Mohamed Ahmed. (2008). *The Application Of Value Added Tax In The Sudan: A Strategic Approach*. Khartoum: Dar Elsdad For Printing.

Dockery, E. and W. Herbert. (2000). *“Corporate Gouvrnance and Enterprise Restructuring in Transition Economies. Evidence from privatizing*. Batringtors: Batringtors.

G.A.O Tax Administration. (1997). *Factors Affecting Result From Auditing of large corporations*. Washington, : eneral Government Division, D.C,20548.

Touaitia Tahar., Malek Ridah, & Boutora,kamel. (2019, 9 16). The role of corporate governance principales in activating information and communications technology in sport institutions: A field study conducted at the directorate of Youth and Sports in Oum El Bouaghi state. *International Journal of Economic StudiesDemocratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin.*, p. 151.

THE ROLE OF APPLYING THE PRINCIPLES OF FISCAL GOVERNANCE IN ENHANCING FISCAL EXAMINATION MECHANISMS . CASE STUDY OF THE FISCAL DIRECTORATE OF OUM EL BOUAGHI DISTRICT

Tahar TOUAITIA ^a★, Roumaissa MAAMRI ^b

a. touaitia.tahar@univ-ueb.dz. INIF laboratory, Oum el Bouaghi University, Algeria.

b. maamriroumaissa0@gmail.com. Oum el Bouaghi University, Algeria.

Received date: 06/ 10/2019, Accepted date: 09/ 01/2019, online publication date: 30/ 01/2020

ABSTRACT

The purpose of this study is to identify the governance system and its principles, And the extent of commitment in Tax institutions to applying their principles.To help them develop tax inspection mechanisms, To achieve the objectives of the study, a random sample of 46 members of the 50 employees of the Directorate of Taxation of Oum El Bouaghi.The study relied on the descriptive method of analysis in order to provide the theoretical basis for the study and inductive in the applied side to test the impact of applying the principles of governance in the development of tax inspection mechanisms. In this study we rely on the questionnaire tool included the first axis of the principles of governance and the second axis contains the terms of the tax inspection, according to the Likert scale five, and to test the hypotheses of the study were adopted some statistical methods such as simple regression coefficients and alpha Cronbach's coefficient .to measure the sincerity of the study, this study concluded The respondents consider that the tax institution in question is concerned with all the principles of governance because all the principles have achieved significant results.

Keywords: Principles of Governance, Tax Examination, Tax Institutions.

JEL Codes: G34, H2, H21.

★ **Corresponding Author:** Tahar TOUAITIA, touaitia.tahar@univ-ueb.dz.